

## مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠

نيويورك، ٢٤ نيسان/أبريل ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠

### مذكرة بشأن الأنشطة المتعلقة بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا

مقدمة من الدولة الوديفة لمعاهدة بانكوك

#### ألف - التطورات العامة

النووية والتي تتضمنها قرارات بشأن "المبادئ والأهداف المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح" اتخذها مؤتمر عام ١٩٩٥ للاستعراض والتמיד الذي عقدها الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٣ - وفي الوقت ذاته، تتضمن معاهدة بانكوك عناصر شتى مبتكرة تمثل تقدماً عما تم تحقيقه في المناطق الحالية الخالية من الأسلحة النووية. فهي، على سبيل المثال، تأخذ في الاعتبار ازدياد الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتولي أهمية أكبر لمراقبة النفايات النووية والاستجابة للحوادث النووية. ويمكن أن تُعد المعاهدة، باحتوائها هذه العناصر الجديدة، ذات طبيعة تطلعية.

٤ - ومنذ بدء نفاذ معاهدة بانكوك في آذار/مارس ١٩٩٧، باشرت أطراف المعاهدة العمل على مسارين، الأول تنفيذ أحكام المعاهدة، والثاني تأمين الدعم للمعاهدة ولبروتوكولها من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، ولقد أحرز تقدم كبير على كلا المسارين.

١ - وقعت في بانكوك، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا بلدان المنطقة العشرة جميعاً، وهي إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا، وميانمار. ومنذ ذلك الحين، صادقت على المعاهدة ٩ دول موقعة، وبدأ نفاذ المعاهدة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧. وتم تسجيلها لدى الأمم المتحدة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٢ - وتمثل المعاهدة محاولات من بلدان جنوب شرق آسيا للنهوض بقضية السلم والاستقرار في المنطقة وبنظام عدم الانتشار النووي بشكل عام. وهي بذات تنسق مع البرنامج القديم العهد الرامي إلى كفالة أن تصبح منطقة جنوب شرق آسيا منطقة سلم وحرية وحياد. وهي تتمشى أيضاً مع الأهداف المعلنة بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة

## باء - تنفيذ أحكام المعاهدة

## ١- إنشاء هيئات تنفيذية في إطار معاهدة بانكوك

٥ - تم على المسار الأول اتخاذ خطوة هامة قُدمت في مجال تنفيذ معاهدة بانكوك وهي عقد اجتماع افتتاحي للجنة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، المؤلفة من وزراء خارجية دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وذلك في سنغافورة أثناء انعقاد الاجتماع الوزاري الثاني والثلاثين للرابطة المعقود في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٩. وقد وجّه وزراء خارجية الرابطة في الاجتماع الافتتاحي للجنة، اللجنة التنفيذية للبدء في اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لكفالة الامتثال للمعاهدة.

٦ - ووفقاً لقرار اللجنة، اجتمعت اللجنة التنفيذية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، التي تألفت من الأمراء العامين لوزارات خارجية بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، للمرة الأولى في بانكوك في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. واتخذت اللجنة التنفيذية قراراً للبدء بحوار مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولإنشاء فريق عامل يتولى مهمة إجراء مناقشات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٧ - والآن وقد أنشئت الأجهزة الخاصة بالمعاهدة، يمكن المضي في تنفيذ المهمة المتمثلة بوضع إجراءات مفصلة للتحقق والمراقبة. وستجري اللجنة التنفيذية، من خلال فريقها العامل، مشاورات في هذا الصدد مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومع المنظمات الدولية ذات الصلة الأخرى. وفي الوقت ذاته، تقوم الدول الأطراف في المعاهدة بالنظر أيضاً في النظام الداخلي والقواعد المالية اللذين ينظمان أعمال مختلف الأجهزة.

## ٢- العلاقات بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمات الدولية الأخرى

٨ - عمّد رئيس اللجنة التنفيذية، تسليماً منه بأن للوكالة الدولية للطاقة الذرية دوراً هاماً تؤديه في مساعدة الدول الأطراف في المعاهدة على الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، إلى توجيه رسالة إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يطلب فيها بدء الحوار بين الدول الأطراف في معاهدة بانكوك والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وردت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصورة إيجابية على ذلك الطلب، وفي ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠ دعا المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وزير الشؤون الخارجية بالوكالة في تايلند، بوصفه رئيساً للجنة، إلى بحث مسألة التعاون بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأطراف المعاهدة.

٩ - وتنفيذاً لهذه النهج الأولية، سيجري بحث عدد من القضايا في مشاورات تفصيلية بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأطراف في المعاهدة ستعقد في بحر عام ٢٠٠٠. ومن هذه القضايا مسألة الدعم الذي ستقدمه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ الأحكام المتعلقة بالضمانات ومعالجة النفايات النووية، وكذلك مسألة تقديم ما يمكن من مساعدة من حيث برامج التعاون التقني للدول الأطراف في المعاهدة.

١٠ - وعلاوة على ذلك فبموجب المادة ٥ من المعاهدة، دعيت كل الدول الأطراف التي لم تقم بعد بإبرام النطاق الكامل لاتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن تفعل ذلك في أقرب فرصة ممكنة.

## جيم - مشاورات مع الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن بروتوكول المعاهدة

١١ - وللجهود المبذولة على المسار الثاني المتصل بالمشاورات المستمرة بين الدول الأطراف في المعاهدة والدول

المعاهدة، وإن لم يحدث ذلك في وقت واحد، فليكن إذن في أقرب فرصة ممكنة. ولذا، فإن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تعترم إجراء مزيد من المشاورات مع الدول الحائزة للأسلحة النووية الأربع الباقية لكي تتناول شواغلهم كصفقة واحدة، بما في ذلك مسألة صياغة ضمانات الأمن السلبية. وتلاحظ رابطة أمم جنوب شرق آسيا في الوقت ذاته أن القرارات بشأن "المبادئ والأهداف المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح" تتضمن أحكاما تقضي بوجوب النظر في اتخاذ المزيد من الإجراءات لضمان حماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية ضدها أو التهديد باستخدامها.

١٥ - وأبلغت رابطة أمم جنوب شرق آسيا الدول الحائزة للأسلحة النووية بموقفها وهو ضرورة أن تنظر إلى المشاورات مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشعور أكبر من الاستعجال. ورغم أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا قد تلقت مؤخرا إشارات تفيد بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية تنسق على نحو أوثق بشأن المسائل المتصلة بمعاهدة بانكوك، فهي لا تزال تنتظر إجابة رسمية من الدول الحائزة للأسلحة النووية.

#### دال - التقييم

١٦ - تمثل معاهدة بانكوك جهودا صادقة بذلتها بلدان جنوب شرق آسيا لتعزيز السلام والأمن في منطقة جنوب شرق آسيا وذلك بالقضاء على تهديد الأسلحة النووية في المنطقة. وتمثل أيضا مساهمة ملموسة نحو تحقيق هدف عدم انتشار الأسلحة النووية في العالم وفقا لما جسده معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

١٧ - وتمثل معاهدة بانكوك خطوة نحو إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية من حيث أنها تتضمن عناصر مبتكرة تأخذ في الاعتبار ازدياد الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

الخمس الحائزة للأسلحة النووية، من أجل انضمام هذه الدول إلى بروتوكول معاهدة بانكوك، مثل ما للجهود المبذولة على المسار الأول من أهمية. وتعلق رابطة أمم جنوب شرق آسيا أهمية كبرى على ذلك الهدف لأن المعاهدة سيكون لها مغزى أكبر إذا أيدت الدول الحائزة للأسلحة النووية المعاهدة بانضمامها إلى البروتوكول.

١٢ - وفي هذا الصدد، شاركت رابطة أمم جنوب شرق آسيا، منذ التوقيع على المعاهدة وحتى قبل بدء نفاذ المعاهدة، في عملية مشاورات مستمرة مع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على أمل أن تنضم إلى البروتوكول في أقرب فرصة ممكنة. وأبدت كل دولة من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية تحفظات بالنسبة لأجزاء مختلفة من البروتوكول وكذلك المعاهدة ذاتها. وبعض هذه التحفظات تشترك فيها معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية، لا سيما ما يتعلق منها بمسألة المنطقة التي تطبق عليها المعاهدة وما يترتب عليها من آثار بالنسبة لسياسات الردع النووي لكل من هذه الدول. إلا أن الصين تفرد بشاغل يتصل بصفة رئيسية بالآثار المترتبة على المعاهدة فيما يتعلق بمسألة السيادة على بحر الصين الجنوبي.

١٣ - ولقد قامت رابطة أمم جنوب شرق آسيا بمحاولات شتى لإيجاد طرق وصيغ لمعالجة شواغل كل من الدول النووية. وأحرز تقدم هام جراء هذه الجهود المبذولة، فيما يتعلق بالصين التي قبلت الآن بصيغة اقترحتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا استجابة لشواغلها إزاء منطقة انطباق المعاهدة والبروتوكول الملحق بها ومسألة السيادة. وأعربت الصين عن استعدادها لأن تكون البلد الأول الذي يوقع على بروتوكول المعاهدة.

١٤ - إلا أن قصد رابطة أمم جنوب شرق آسيا هو أن تنضم جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية إلى

والمعاهدة بإسنادها دورا هاما لوكالات دولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مساعدة الدول الأطراف في المعاهدة على تنفيذ المعاهدة هي معاهدة ذات طبيعة تعاونية وتطلعية. ١٨ - ولقد اتخذت خطوات هامة لكفالة التنفيذ الفعال للمعاهدة، بما في ذلك وضع أطر إشرافية. إلا أن المشاورات

لا تزال مستمرة مع الدول الحائزة للأسلحة النووية للحصول على دعمها من خلال توقيعها على بروتوكول الاتفاقية. وفي الوقت نفسه ترحب الدول الأطراف في المعاهدة بأي دعم تقدمه جميع الدول إلى معاهدة بانكوك.